المركب الإسنادي من نحو المباني إلى نحو المعاني

د.زيد الخير مبروك *

ملخص

يعالج هذا البحث ظاهرة الإسناد النحوي الذي يعتبر قرينة مهمة من القرائن المعنوية في النحو العربي، من زاوية شمولية، تعتبر النحو والبلاغة كلا متكاملا، لا ينفك أحدهما عن الآخر، ذلك أن بذور الدرس النحوي، إنما نشأت في كنف البلاغة، فهما، وتذوقا، وممارسة، وهو ما يدل يقينا بأن الدراسات العربية المتطورة، لم تكتف بنحو المباني، بل تجاوزته إلى نحو المعاني، وهو منهج انتهجته الدراسات الحديثة، وبعض المدارس اللغوية المعاصرة، عند العرب وعند الغربيين، مما يجعل معالجة البناء الإسنادي للجملة العربية، أكثر مرونة وقابلية للإفادة المتوخاة، وأكثر فاعلية في ميدان التواصل اللغوي، والتبليغ الكلامي الذي هو غاية اللغة، عند القدامى والمحدثين.

* أستاذ اللغويات النظرية، بجامعة الأغواط-الجزائر.

Grammar Predication, From Structure Grammar to Grammar of Meanings.

Dr.Zidelkhir Mebrouk *

Abstract

This research deals with the phenomenon of grammar predication which is considered an important evidence of the semantic coherences in the Arabic grammar. From a comprehensive aspect, grammar and rhetoric are as integral parts. Because the seeds of the grammar teaching raised on the lap of rhetoric in terms of understanding, tasting and practicing. This is absolutely provides an evidence that the Advanced Arabic Studies not only satisfied their selves with the structure grammar, but also surpassed it to the grammar of meanings, which was a methodology followed by the Modern Studies, some makes the treatment of the predication structure of the benefit, and more efficiency in the domain if the linguistic communication and speech reporting which is the aim of the language for ancient and modern people.

*Ass.prof of linguistics. Laghouat Uni. Algeria

توطئة:

لئن كان بناء صرح النحو على الحقيقة، إنما رسي مع تجلي المنهج القائم على الموازنة بين المعنى والمبنى في نظرية عبد القاهر ت:(471هـ)التي تتكرس للنظم، والتي كانت فتحاً مبيناً في الدراسات اللغوية العربية، فإن الدعاوى النقدية الموجهة لمناهج الدرس النحوي عند القدامى، وإن كانت عقلانية أحياناً، وموضوعية في بعض المناحي، إلا أنها لا يجوز أن تكون سبباً في بخس الناس أشياءهم، والتهوين من المجهود الذي بذله علماء النحو، وفقهاء البيان، في ترسية الرؤية الأكثر نصاعة، وتلاؤماً مع الواقع اللغوي المدروس.

ونحن نزعم من خلال التأمل في مسار الدراسات النحوية، وحصائل النتاج الضخم الذي تمخضت عنه قرائح هاته الثلة من الأولين، أن الرقي الفكري في هذا المجال قد بلغ مداه، من خلال التلمس لنظام الجملة، وتحديد ما يطرأ عليها من ظواهر كالحذف والزيادة، والتقديم والتأخير، والاتساع والاختصار، مما لا يقل أهمية ولا نجاعة عما عند المعاصرين في مختلف اللغات.

وقد لفت نظرنا قول المستشرق يوهان فك في هذا المضمار: "لقد تكفلت القواعد التي وضعها النحاة العرب، في جهد لا يعرف الكلل، وتضحية جديرة بالإعجاب، بعرض اللغة الفصحى، وتصويرها في جميع مظاهرها، من ناحية الأصوات، والصيغ، وتراكيب الجمل، ومعاني المفردات، على صورة شاملة، حتى بلغت كتب القواعد الأساسية عندهم مستوى من الكمال، لا يسمح بزيادة لمستزيد"[1].

وهو محق في الإشادة بالدور الخلاق للنحاة العرب، الذين كرسوا حياتهم لهذا الأمر فأعطوا المنظومة اللغوية، عطاء لا ينضب في هذا الميدان النحوي الجليل، ولكننا لا نوافقه على مبالغته التي أوصلت كتب قواعدهم الأساسية إلى الكمال، وجعلتها لا تسمح بالاستزادة، إذ لا كمال في غير الوحي المنزل من الله الذي لا معقب لكلماته، وقد رأينا أن جوانب كثيرة من هذه المباحث والدراسات قد خضعت للنقد والتحوير، والزيادة والتغيير، بما جعلها مؤهلة للتطور ومواكبة النضج العقلي، ومتطلبات التجدد والتحضر، وهذا شيء تفرضه طبيعة العلم، ويؤكده الواقع بالممارسة والتجربة.

إننا نرى بأن التركيب كل متكون من عناصر مترابطة عضوياً، بحيث لا يتغير عنصر إلا انجر عن تغييره تغيير في بقية العناصر، و من ثم يتغير كل الجهاز، وما إن يستجيب الكل لتغير الجزء، حتى يستعيد الجهاز انتظامه الداخلي، وذلك وفقاً للعلاقات الإسنادية التي تتدرج من البساطة إلى التركب، مما

يشكل أنماطاً نحوية متمايزة من الناحية البنيوية والوظيفية، ومتعددة من حيث أداؤها للمعنى، وإيرادها للإفادة المرتجاة من الجملة[2]، لأن الاعتماد على المعنى هو قطب الرحى، وإنما المبنى وعاء يحمل المعنى ويخدمه، وجميع الكلام معان ينشئها الإنسان في نفسه، ويصرفها في فكره، ويناجي بها قلبه، ويراجع فيها عقله، وتوصف بأنها مقاصد وأغراض بعد ذلك [3].

1-عناصر المركب الإسنادي بين العاملية والمعمولية:

تؤكد فلسفة اللغة أن أصول المقاصد إنما تتبين بالدلالة، وتتجلى بمعرفة القوانين النحوية، ولولا النحو لجهل أصل الإفادة، ولما كان لنا سبيل إلى المعنى - كما يذكر ابن خلدون ت:(817هـ) - وهو الذي أكد بأن النحاة قد استنبطوا من مجاري كلامهم قوانين مطردة، يقيسون عليها سائر أنواع الكلام، ويلحقون الأشباه منها بالأشباه، مثل أن الفاعل مرفوع، والمفعول منصوب، والمبتدأ مرفوع، ثم رأوا تغير الدلالة بتغير الحركات في آخر الكلمات، مما تحتمه الموقعية الإعرابية، ووجود المؤثر الإعرابي، فاصطلحوا على تسمية الأولى إعرابية، والثاني عاملاً لأنه موجب لذلك التغير[4].

وقد رأينا سيبويه ت(180هـ) يقول: "واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء، لأن الأسماء هي الأولى، وهي أشد تمكناً"[(5)]، وهو كلام يلتقي مع ما ورد عن الزجاجي، ولكن في النتيجة، إذ يقول: "إنما خف الاسم، لأنه لا يدل إلا على المسمى الذي تحته، وثقل الفعل لدلالته على الفاعل، والمفعول، والمفعولين، والثلاثة، والمصدر، والظرفين من الزمان والمكان، وما أشبه ذلك"[6].

فالخفة والثقل إنما هما مقياسان، وقد يكون تقديم الاسم دالاً على شدة تمكنه، كما قال سيبويه ت(180هـ)، أو تقديمه على الفعل أصالة، لأنه لا يدل إلا على مسماه، بينما ثقل الفعل لأنه يدل على ما يرتبط به من فاعلين، وما يتصل به من مفاعيل، أو ظروف، أو مصادر، ولا يعدو الأمر في إلحاق الأشباه بالأشباه، وتصور العمل الإعرابي، والعامل النحوي، والخفة والثقل، وغير ذلك، أن يرجع مناط التصور في هذا المسلك الدراسي العلمي إلى الإسناد باعتبار عناصره وفضلاته، لأنه حجر الأساس في النظرية العربية اللسانية للتراكيب، خاصة وأن جمهور النحاة العرب بنوا تحليلهم النحوي على هذه المكونات الثلاثة التي يأتلف منها الكلام العربي[7].

ومن هنا ندرك بأن فكرة الإسناد قد سيطرت فعلاً على أذهان النحاة بصورة مباشرة وغير مباشرة، فوجهت تفكيرهم في هذا المضمار، فقسموا الجملة العربية إلى الفعلية والاسمية، والخبرية والإنشائية، كما صنفوا الأبواب النحوية

مراعين العمدة والفضلات، على اعتبار أن العمدة، ما يتم به الإسناد، وإن لم يتم به المعنى، وأن الفضلة، ما زاد على تحقيق طرفي الإسناد، فدخل في العملية الفعل والفاعل على اعتبار أنهما العمدة، وخرجت المفاعيل على اعتبار أنها فضلة، رغم أن المعنى لا يتم إلا بالمفاعيل[8].

وقد تورد هذه القضية المتعارضة مع التنظير الذي يرتضيه النحاة، من زاوية كون الإسناد يحقق قيام الجملة، والجملة تحمل معنى يحسن السكوت عليه، فيلمح تعارض صارخ بين التنظير والتطبيق، وذلك ما يفضي إلى وقوع خلط بين مستويي التركيب والدلالة[9].

وحين يعالج النحاة أثر الإسناد في بناء الجملة، ينظرون إلى الإسناد الجملي بوصفه رابطة كبرى بين طرفي الإسناد، وهو ما حدا بالزمخشري ت(538هـ) في [المفصل] أن يعتبر بأن الكلام لو تجرد من الإسناد، لكان في حكم الأصوات التي ينعق بها غير معربة[10].

وعبر عن ذلك الاستباراذي ت(686هـ) بقوله: "وذلك لأن أحد أجزاء الكلام هو الحكم، أي الإسناد الذي هو رابطة"[11]، وعلى ذلك فالإسناد هو جزء من العملية الإسنادية غير منطوق به في الجملة، ولكن تحكمه أمور أخرى متعددة، تتلاحم معه، بحيث تشكل جميعها بناء متماسكاً، هو الجملة بمكوناتها الأساسية[12].

إننا نتصور ونحن ندرس هذا الملمح، أن الإسناد أهم معنى نحوي في النظم، وسوف يعجز المتكلم عن بناء أية جملة، ما لم تكن قائمة على الإسناد، ولذلك كان طرفاه عماداً في بناء الجملة العربية.

والمتكلم يعجز لا محالة عن التعبير عن المفعول به، مهما كان مهماً لديه، إلا إذا عقد الإسناد الذي يرتكز عليه بناء الجملة، وهو المسند إليه والمسند، ولو فرضنا تقديم المفعول به، فإنه يكون بالضرورة متعلقاً بالمسند، وذلك واضح في قوله تعالى: "ففريقاً كذبتم، وفريقاً تقتلون" [البقرة/ 87]، وفي قول الشاعر:

وَ مَا حَمَلَتْ أمُّ امْرِئٍ فِي ضُلُوعِهَا أعَقَّ مِـنَ الجَانِي عَلَيْهَا هِجَائِيَا[13]

يعلق الجرجاني ت(471هـ) قائلاً: "فإنك إذا نظرت لم تشك في أن الأصل والأساس هو قوله: (وما حملت أم امرئ)، وأن ما جاوز ذلك من الكلمات إلى آخر البيت مسند إليه، ومبني عليه، وإنك إن رفعته لم تجد لشيء منه بيانا، ولا رأيت لذكرها معنى، بل ترى ذكرك لها إن ذكرتها هذيانا"[14].

ونحن نوافق الجرجاني ت(471هـ) حين يوعز بأهمية الإسناد، إلى كون معاني الكلام لا تتصور إلا فيما بين شيئين، فالمتكلم لا يتكلم بفعل، إلا وهو يريد

إسناده لفاعل، سواء ظهر في النظم أو لم يظهر[15]، وواقع التركيب يؤكد بأن الذهن إذا لم يكن مستحضراً للإسناد، قبل النطق بالمسند إليه والمسند فإن المعنى يغيب، وتصبح الجملة كلمات تحمل دلالتها المعجمية فقط[16].

والنظر في ركني الإسناد يعتمد على الأهمية التي توعز إلى المسند، لأنه الطرف الذي به يتم الإخبار، ولا معنى للمسند إليه بدونه، ويوصف بأنه مركز التعليق، سواء تقدم أو تأخر، فمسألة تقديمه وتأخيره مناطة بالاهتمام لا غير.

يقول سيبويه ت(180هـ): "كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى"[(17)]، وقد فسر ذلك الجرجاني ت(471هـ) فقال: "فإذا وجب لمعنى أن يكون أولاً في النفس، وجب للفظ الدال عليه أن يكون مثله أولاً في النطق"[18].

لقد ألح سيبويه ت(180هـ) على أن مفهوم الإسناد يتحدد بوصفه علاقة ربط بين ركني الجملة، ويلح على فكرة احتياج أحد الركنين إلى الآخر، لأن ذلك هو قوام المعنى، ومرتكز التفاهم والحوار.

وهو يؤكد بعد وصفه لصيغ النحو وصلته بالمعاني النحوية، وجوه المشابهة والمفارقة، فعنده أن الشيء النحوي، قد يشبه الآخر في وجه، ولكنه يخالفه في ذات الحين من وجه أو من وجوه متعددة، فعناصر المشابهة النحوية، لا تلغي عناصر المفارقة، وذلك من أدق توصيفات النحو العربي إلى عصرنا هذا، لأن ملاحظة سيبويه ت (180هـ) للمتشابهات في العمل النحوي والمتفارقات في جانب أو جوانب معينة من المعنى من أدق الملاحظات في دراسة أحوال أركان الجملة[19].

والإسناد عنده وعند النحاة، ذو أثر في بناء الجملة العربية، فالإعراب في المبتدإ عندهم، ليس عملاً نحوياً، وإنما الابتدائية موضع نحوي، والحالة الطبيعية للفظ المبتدإ به هي الرفع، وينزل المبني على المبتدإ وهو الخبر، منزلته الإعرابية، ويأخذ حكمه النحوي، لأن العمل النحوي، إنما يرتبط بقوة الفعل وعمله فيما بعده، كما يرتبط بقوة الاسم وعمله فيما بعده.

ففي الجملة الاسمية يرتفع المبتدأ – وهو عامل نحوي – بالابتداء، وهو عامل معنوي، ويتابع المبنى على المبتدإ المبتدأ في الحكم الإعرابي[20]، أما في الجملة الفعلية فتكون صورة البناء مغايرة بصورته في الجملة الاسمية، فالعامل الفعلي بغض النظر عن مكانه هو المبنى ما بعده عليه، فهو الركن المبني وما سواه هو الركن المبني عليه.

وهم يؤكدون بأن الموقع النحوي للمبتدإ في الجملة الاسمية، كالموقع النحوي

للمفعول في الجملة الفعلية، ولا يأخذ غيره موضعه إن وقع فيه، فالنصب ملاحق للمفعول، تقدم أو تأخر، كما أن رافع المبتدإ الابتداء، تقدم أو تأخر، ولذلك فإن لكل شيء في النحو موقعه، وما ينزل منزلة الشيء النحوي المعين ويوضع في موضعه، يصلح لأن يسد مسده ويستغني به، ولا غضاضة في ذلك، كما هو الحال بالنسبة للجار والمجرور والظرف، إذا وقعا في موضع العنصر الإسنادي في الجملة فإنهما يعاملان معاملته، ويؤولان بالحالة الإعرابية التي كانت للعنصر المعوض بهما في الأساس[21].

2- الإسناد بين النحاة والبلاغيين:

لقد انتبه الجرجاني ت(471هـ) بفكره الوقاد، إلى أن الغاية من وضع اللغة إنما هي التواصل والتفاهم بين الناطقين بها، والكلمات لا جدوى منها إلا إذا وضعت في إطار النظم، وذلك بضم بعضها إلى بعض، واللفظ عنده سمة للمعنى الذي وضع له، والنطق به وحده لا يضيف فائدة، ولا يحقق غاية، أما ترتيب الكلمات، فيرتبط بالتفكير أساساً، وبمقتضيات علم النحو، الذي تحدده بنية اللغة، ولا علاقة له بالمواضعة، ولا بالاعتباطية[22].

وقد استطاع عبد القاهر أن يفك قيود اللغة، وأن يزجها في عالم أكثر رحابة وفساحة وفاعلية، بعيداً عن النظرة الجزئية التي كرستها نظرية الإعراب.

وطرحه عقلاني منسجم مع روح اللغة ووظيفتها، فهو يقول: "فلا يقوم في وهم، ولا يصح في عقل أن يتفكر متفكر في معنى فعل من غير أن يريد إعماله في اسم، ولا أن يتفكر في معنى اسم من غير أن يريد إعمال فعل فيه، وجعله فاعلاً له أو مفعولاً، أو يريد منه حكماً سوى ذلك من الأحكام، مثل أن يريد جعله مبتدأ، أو خبراً، أو صفة، أو حالاً، أو ما شاكل ذلك"[23].

فالكلام عند الجرجاني ت(471هـ) لا يكون من جزء واحد، بل لا بد من طرفي الإسناد، ولا يوصف بصحة ولا فساد، إلا ويرجع إلى معاني النحو وأحكامه، والأهم أن تعرف مدلولات عبارات النحاة، فهم حينما يضعون الكلمات في السياق الجملي، يتخيرون لها المواقع، وتتم فيها الصنعة حسب ما يتوخون لها من معاني النحو، لأن عدم مراعاة ذلك يؤول لا محالة إلى فساد المعنى[24].

والجملة عند النحاة هي التي يتجلى ضمنها الخبر، والفائدة تحصل من مجموع الكلام في معنى واحد، ليس في عدة معان، لأن طرفي الإسناد المسند والمسند إليه، يكونان جملة ذات معنى، فإذا بني عليهما أجزاء أخرى تغير المعنى، كما هو الحال في الإضافة، كإضافة المفعول أو الظرف، فإن الكلام يخرج بذكر المفعول إلى معنى غير الذي كان قبل ذكره[25].

وقد سأل الكندي المتفلسف أبا العباس ثعلب ت(291هـ) عن قولهم: (عبد الله قائم)، و(إن عبد الله قائم)، و(إن عبد الله لقائم)، فأجابه ثعلب بأن المعاني مختلفة باختلاف الألفاظ، لأن الجملة الأولى إخبار عن قيام عبد الله، والثانية جواب عن سؤال سائل، والثالثة جواب عن إنكار من أنكر قيامه[26]، وهذه رواية أوردها الجرجاني ت(471هـ) عن ابن الأنباري ت(577هـ)[27].

ويظهر لنا جلياً من هذه القصة – بغض النظر عن الخوض في صحتها أو وثوقها، لأن الجرجاني ت(471هـ) ثقة، واستشهاده بها له قوته في هذا المضمار – أن المعنى قد يتغير بزيادة اللفظ، يقول د. أحمد شامية: "ويظهر الفرق بعد ذلك في حسن وصحة دلالة الكلام على المعنى المراد، وقوة تأثيره على نفس السامع، ومن جهة أخرى يظهر الفرق من قدرة المتكلم، بحيث يؤدي المعنى، وتتم الدلالة بدقة مع بهاء وجمال العبارة المؤدية لذلك المعنى"[28].

لقد تنبه البلاغيون القدامى وهم في الأصل نحاة، إلى العلاقة بين النحو والمعاني، على ضوء دراسة المعنى الوظيفي في التركيب السياقي، فاتجهوا إلى دراسته بعمق، وكان لتلك الجهود أثر كبير في بلورة المعنى الوظيفي وإبرازه، وقد تبين للنحاة أن محور الدراسة في العلمين واحد، لأن مرتكزه هو التركيب، ولذلك تمحورت جهود عبد القاهر ومن والاه، حول معاني التركيب التي أطلق عليها المعاني النحوية، وهو بذلك قد ذهب إلى عمق المسألة، وقدم التحليل الداخلي للجملة، وربط العمل النحوي بالبحث عن المعاني والسياقات، بصورة تطبيقية تنأى عن التقسيم الشكلي المرتبط بالإعراب[29].

ولقد كان للبلاغيين الدور الرائد في توجيه الدرس النحوي – وهم في الأصل متمرسون بالنحو وآلاته – وجهة جديدة تجمع بين المبنى والمعنى، وتتجه إلى اعتبار المعنى أساساً في التحليل.

ولا غرو أن يكون النحو والبلاغة كلاهما عند القدامى، يصبان في مصب واحد مشترك، أساسه التركيب، وغايته إجلاء المعنى، وتوضيح مرامي الكلام، وإن اختلفت الوسائل في الوصول إلى ذلك الهدف النبيل، إذ يراد للنحو أن يكون سبباً لمعرفة كيفية التركيب، وللبلاغة أن تكون وسيلة لتتبع خواصه[30].

ورغم الجهود المضنية التي بذلها الأقدمون، وهم يدرسون التركيب الجملي، ويقننون له ما وسعهم ذلك، إلا أن ملاحظات كثيرة في بعض الأبواب النحوية، لا تزال محل نظر وتساؤل عند الدارسين، وربما كانت سبباً في بروز الخلاف النحوي وتشعبه، مما يفضي إلى التمحل والتأويل البعيد أحياناً، وهو غالباً غير ذي فائدة.

فاللفظان (نعم) و(بئس) وهما ممحضان للمدح والذم على التوالي، يتأرجحان بين الاسمية والفعلية عند النحاة.

فإن كان الاسم عند سيبويه ت(180هـ)، هو ما دل على مسمى، والفعل هو الدلالة على الحدث والزمن[31]، فإن ذلك لا ينطبق على لفظي (نعم وبئس) تماماً، فيكون الإسناد بهما على اعتبارهما فعلين غير مقطوع به، كما أن الإسناد بهما على اعتبارهما اسمين غير مقطوع به أيضاً[32].

كما يظهر ذلك التأرجح في تأثير فكرة الإسناد في بناء القاعدة النحوية في تقدير مسند إليه أو مسند بعد (لولا) أو (لو) أو (لوما) أو بعد الاسم الوارد بعدها.

فالمعلوم أن هذه الأدوات مندرجة في أدوات الشرط، والشرط خاص بالجملة الفعلية، وهم يؤكدون أن الشرط لا يكون في الجملة الاسمية، إلا أنهم يعربون ما بعدها مسنداً إليه لمسند محذوف، تقديره (موجود)، أو ما يسد مسده عند البصريين، أو فاعل لفعل محذوف تقديره (ثبت) عند الكوفيين، قال د. عمايرة: "وفي كل من الضعف والتأويل ما لا يخفي على كثيرين"[33].

ولنضرب مثلاً على ما سبق بالأداة (لولا) التي يعتبرها النحاة من أدوات الشرط، وهي من الحروف الهوامل، وتكون للتحضيض، كما في قوله تعالى: "لولا ينهاهم الربانيون" [المائدة/ 63]، أو ترد لامتناع الشيء لوجود غيره، كقولنا: (لولا زيد لأكرمتك)، أو ترد للجمود عند أبى جعفر النحاس ت(338هـ)، كما في قوله تعالى: "فلولا كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها" [يونس/ 98]، وقال غيره هذه الآية للتحضيض[34].

ونحن نرجح أنها (لولا) الامتناعية، كما هو مشهور عنها، وهي أداة شرط غير جازمة، ولا تكون جملتها إلا اسمية، ولا يكون جوابها إلا فعلياً، وحيث إن جملتها اسمية، فقد ذكر المبتدأ بعدها، واختلف في الخبر، فذهب البصريون إلى أنه محذوف تقديره (موجود)، وما وجد منه مذكور فهو لحن، وقيده الرماني ت(384هـ)، وابن الشجري ت(542هـ)، والشلوبين ت(645هـ)، وابن مالك ت(672هـ)، بما إذا كان الخبر كوناً مطلقاً[35]، فلو أريد كوناً بعينه فلا دليل عليه، ولم يجز حذفه كقولنا: (لولا زيد سالمنا ماسلم)، وإن كان عليه دليل جاز حذفه وإثباته، كقولنا: (لولا أصحاب زيد ساعدوه ما نجا)، وهو رأي اختاره السيوطي ت(911هـ)[36]، وذهب ابن الطراوة ت(528هـ) إلى أن الخبر بعد (لولا) هو الجواب، ولا داعي هنا للحذف، ورد ذلك ابن هشام ت(761هـ) لعدم وجود الرابط[37].

ولقد كان د. عمايرة محقاً في احتجاجه لبطلان كون الخبر بعد (لولا) غير

مضمر، وأنه الجواب، لانعدام وجود العائد الذي يربط الجواب بالمبتدإ بعد (لولا)، وبطلان أن الاسم مرفوع بها، لأن (لولا) غير مختصة بالأسماء، وهي تدخل على الأفعال، كما في قوله تعالى: "لولا اخرتني إلى أجل قريب فأصدق" [المنافقون/ 10]، فلو كانت (لولا) عاملة لكان الجر أولى بها من الرفع[38].

كما احتج أيضاً لبطلان قولهم بأن ما بعد (لولا) فاعل مرفوع بها، إما لنيابتها عن الفعل أو للقول بتقدير فعل محذوف بعدها يكون عاملاً في الفاعل فيسند إليه، لأن ادعاءهم أنها يمكن أن تكون (لو) الشرطية زيد عليها (لا) فأصبحت (لولا) غير مؤسس، لأنها لو كانت كذلك لاحتاجت إلى مفسر، وشرط المفسر أن يكون من لفظ ما يفسره، وذلك في مثل قولهم: (لولا زيد لهلكت)، ومن هنا فإن المبرد ت(285هـ) يرجح أن (لولا) كلمة واحدة، ولا يأنس لهذه التأويلات الإسنادية والتقديرية البعيدة[39].

أما إعراب ما بعدها مبتدأ، فإنهم يقدرون له خبراً محذوفاً، ويجعلون الجملة الفعلية بعده جواباً، في مثل قولنا: (لولا زيد لهلك عمرو)، فالاحتجاج يكون على التركيب بكون الجملة الأولى اسمية، والجملة الثانية فعلية، وقد ربطت بينهما (لولا) فصارتا كالجملة الواحدة، واستغنى عن خبر (زيد) للاستعمال الكثير فيما أورده سيبويه ت(180هـ)[40]، ولا يعتمد الخبر المحذوف على الإطلاق، بل على التقييد الذي ذكره الرماني وابن الشجري ت(542هـ) والشلوبين ت(672هـ) كما في [المغنى]، و[همع الهوامع][41] ، وهو أنه يجب الحذف إذا كان الخبر كونا عاما، أو لا يتعلق بذكر غرض، كما في قولك [لولا زيد يعتب لما زرته][42] ، وسيبويه ت(180هـ)، و المبرد ت(285هـ) لم يعبرا صراحة عن وجوب حذفه، بل إنه عندما يحذف خبره يسد الجواب مسده[43].

3-الإسناد في الدرس الحديث :

لقد اهتم الدارسون المحدثون بالجملة العربية، لإدراكهم أهميتها ودورها في الدراسة النحوية، باعتبار أن الجملة تمثل أهم خصائص العربية، لأنها مربط الفرس في هذه العملية، والمحدثون يعترفون بمدى الصعوبة التي تواجه الدارس حين يريد تحديد مفهوم الجملة، إذ اعتبروا ذلك من أشق مباحث الدرس اللغوي، لأنها المفتاح الذي به تنجلي كثير من الحقائق المقررة، والمفاهيم المتصورة.

عند التأمل في محاولات المحدثين لتحديد مفهوم الجملة، نجد أن أكثر التعريفات التصاقاً بمصطلحات علم اللغة الحديث، قول د. المخزومي فيها: "هي الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد، في أي لغة من اللغات، وهي المركب

الذي يبين المتكلم به أن صورة ذهنية كانت قد تألفت أجزاؤها في ذهنه، ثم هي الوسيلة التي تنقل ما جال في ذهن المتكلم إلى ذهن السامع، والجملة التامة التي تعبر عن أبسط الصور الذهنية التامة التي يصح السكوت عليها، تتألف من ثلاثة عناصر رئيسية هي المسند إليه، أو المتحدث عنه، أو المبنى عليه، والمسند الذي يبنى على المسند إليه، ويتحدث به عنه، والإسناد أو ارتباط المسند بالمسند إليه"[44].

وهذا التعريف يشفعه د. المخزومي بقوله في نفس السياق: "والجملة في أقصر صورها، هي أقل قدر من الكلام، يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه، وليس لازماً أن تحتوي العناصر المطلوبة كلها"[45].

وعند التأمل في هذين التعريفين، نجد أن صاحبهما، وهو من أبرز النحاة المحدثين الذين كان لهم دور في التجديد، وتقديم طروحات نقدية مفيدة، لم يستند إلى معيار محدد في تحديده لمفهوم الجملة، بل اعتبر معايير متنوعة، اتصل بعضها بالطول والقصر، وبعضها بالمعنى التام الذي يحسن السكوت عليه، وبعضها بالتركيب وعناصره ووحداته، كالمسند إليه، والمسند، والإسناد، أما د.إبراهيم أنيس فقد أقام تعريفه للجملة على المضمون المرتبط بالإفادة، وهو مقدم لديه على الشكل المتصل بعملية الإسناد، فأجاز أن تتركب الجملة من كلمة واحدة إذا أفادت[46].

إن الجملة عند المحدثين نظام وليست كلمات مرصوفة فحسب، وعليه فلا بد من التفريق بين نماذج الجمل الموجودة في لغة ما، وبين الأمثلة التي تتردد في استعمالنا لكل منها، فمجموع نماذج الجمل هو النحو، أما الأمثلة التطبيقية لهذه النماذج فلا تعتبر علماً، بل أحداثاً واقعية سماها علماء اللغة المحدثون الكلام.

وهذه التفرقة عند المعاصرين كانت موجودة عند القدامى، وإن لم تكن واضحة تمام الوضوح، فقد كانوا يتعاملون مع النماذج التركيبية، من خلال الأمثلة (الحدث اللغوي)، ولا سبيل للتعامل معها بغير ذلك، وما ذكره سيبويه ت(180هـ) في كتابه عن الإسناد، دليل على إدراك المتقدمين من النحاة لهذه التفرقة يقول: "فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك عبد الله أخوك، وهذا أخوك"[47].

والتحليل النحوي يتناول النظام التركيبي، ويبدو أن كيفية التناول تتم بتفكيك النظام التركيبي للعبارة، وذلك لمعرفة عناصره التي يتشكل منها، بأن تحدد وتبين معانيها، وخصائصها، وكيفيات انتظامها، وعلاقة بعضها ببعض، وما يتصل بها من قضايا أخرى تتضافر مجتمعة في تشكيل النظام التركيبي.

وإذا اتفق الباحثون على أن موضوع التحليل النحوي هو النظام التركيبي، فإنهم اختلفوا في منهج التحليل، إذ ثار بعضهم على المنهج القديم، وحاول أن

يقدم نظرية جديدة كالدكتور عبده الراجحي في كتابه [النحو العربي والدرس الحديث]، والدكتور محمد إبراهيم عبادة في كتابه [الجملة العربية]، على حين اعتمد آخرون على المنهج القديم، وخير من يمثل المنهج الأول د. تمام حسان الذي رأى بأن القدامى أهملوا الأساليب النحوية، كالإثبات والنفي والشرط، والتأكيد وغيرها، ولم يعطوا المعاني التركيبية عناية كافية، وأهملوا السياق أيضاً، ومن ثم وقعوا – حسب رأيه – في أخطاء منهجية خطيرة[48].

والذي نراه أن النحاة راعوا في تحليلهم ما يتصل بالنظام التركيبي من أمور، فأخذوا مثلاً قضايا السياق، (المقام والسياق اللغوي) بالحسبان، كأن يقولوا: يحذف الفعل أو المبتدأ، لدلالة المقام عليه ويحذف الفعل أو المفعول به أو الموصوف أو غيره، لدلالة الكلام عليه[49].

كما راعى النحاة معطيات السياق التي تجعل عنصراً نحوياً أو أسلوباً يحتمل أكثر من معنى، فهم على هذا لم يهملوا الأدلة التي يعتمدها المتحدث، أو التي تسهم في تعدد المعنى النحوي فأدركوها عندما جردوا القواعد، مما يجعل نقد د.تمام حسان لهم غير دقيق[50].

والذي لا شك فيه أن النحاة لم يقتصروا على تحليل المبنى، حتى أدركوا قيمة النحو الجمالية، وإنما تم هذا بعد أن امتد بصرهم ليبين العلاقة بين المعنى المعجمي للمفردات، ومعنى المبنى، أو المعنى الوظيفي، أي معنى الأجزاء التحليلية الصوتية، والصرفية، والنحوية للعبارة، ومعناه معنى الأجزاء التي جردها النحاة في قواعد، ومن خلال بيان معانيها، وعلاقة بعضها ببعض، وذلك من خلال إدراكهم قانون التوارد، وهو المناسبة المعجمية بين الألفاظ، التي تتوالي في التركيب، فدرسوا الاتساع في اللغة بأنواعه المختلفة، كالإسناد المجازي[51]، وإسناد اسم المعنى إلى اسم الذات[52]، أو إسناده إلى اسم ذات ليس من جنسه بالتشبيه[53]، أو غيره من أنماط الاتساع[54].

ولقد كان عبد القاهر ت(471هـ) حريصاً على دراسة دور المتكلم في بناء الجملة، لا دور المتلقي في فهمها، ولذلك جعل المعنى منطلقاً لدراسة الجملة لا المبنى، ونصه في ذلك صريح، يقول: "وشبيه بهذا التوهم منهم، أنك قد ترى أحدهم يعتبر حال السامع، فإذا رأى المعاني لا تترتب في نفسه إلا بترتب الألفاظ في سمعه، ظن عند ذلك أن المعاني تبع للألفاظ، وأن الترتب فيها مكتسب من الألفاظ ومن ترتبها في نطق المتكلم، وهذا ظن فاسد ممن يظنه، فإن الاعتبار ينبغي أن يكون بحال الواضع للكلام والمؤلف له، والواجب أن ينظر إلى حال المعاني معه، لا مع السامع"[55].

وهذه العبارة تعد أساساً لنظرية التعليق كلها، وتفيد أن عبد القاهر قد جعل نظرية الاتصال اللغوي منطلقاً للوصول إلى نظريته، قبل أن يفطن إليها درس فلسفة اللغة عند الغرب، على يد جون لوك (John Lock) في أواخر القرن السابع عشر الميلادي، أي بعد الجرجاني ت(471هـ) بقرون مديدة[56].

غير أننا نتصور أن من جاء بعد عبد القاهر لم يفهم مقصده كما ينبغي، وظل طافياً على سطح مراده، فبقي منهج الإعراب الشكلي مسيطراً عليهم، وذلك انطلاقاً من ظنهم أن نظرية التعليق تبحث في جماليات النص الأدبي، وما يتصل به من الذوق والانفعال، فهي مبحث جدير في رأيهم بأن ينضوي تحت البلاغة لا تحت النحو[57].

وقد بادر د. مصطفى جطل في إطار الدعوة التي دعا إليها د. مهدي المخزومي النحاة للعمل من أجل اعتبار المعنى أساساً في تقسيم الأبواب النحوية، إلى دراسة الأبواب النحوية في ضوء المعاني، فقسم الأبواب وفقاً لوظائفها النحوية، رابطاً ذلك بنظام الجملة العربية عند نحاة القرنين الثاني والثالث للهجرة[58].

كما أسهم د. فخر الدين قباوة بدراسة طريفة بعنوان، [إعراب الجمل، وأشباه الجمل]، وقد حوت هذه الدراسة خلاصة مستوعبة لجهود النحاة العرب في دراستهم للجملة[59]، وأسهم كثر غير هؤلاء في هذا المجال الخصب، والمنفسح لكل مبادرة ناجحة وهادفة، من أمثال د. ميشال زكرياء في كتابه [الألسنية التوليدية والتحويلية]، ود. عادل فاخوري في كتابه الذي يحمل نفس العنوان، ود. مازن الوعر في كتابه [نحو نظرية لسانية حديثة، لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية].

لكن أبرز هؤلاء المجددين د. تمام حسان الذي دعا إلى انتهاج المنهج الوصفي، وثمّن دور القرائن، وذكر أنه لا يمكن أن تدرس الجملة من غير إلمام بالقرائن، التي يتوقف عليها فهم المعنى، وتحديد الموقع الإعرابي، وذلك ما يعبر عنه بالمعنى الوظيفي للمبنى التحليلي للجملة[60].

إن هذا الطرح يميز بوضوح، بين مطالب التحليل، ومطالب التركيب، ويؤكد أن اتجاه النحاة إلى المبنى أوقعهم في أخطاء منهجية، كالتعارض بين الزمن الصرفي، والزمن النحوي في السياق، ونحن نرى أن د. تمام حسان قد بالغ في مآخذه على المنهج القديم في التحليل، مع كونه قدم أفكاراً مهمة، لا يمكن تجاوزها، مع أن النحاة لم يهملوا – حسب ما نراه – جانب الزمن في التركيب، ولا مختلف أحواله ودلالاته في أساليب العربية.

والظاهر أن مناط الاهتمام في دراسة الجملة عند المحدثين، إنما هو تصور الجملة كأصغر عينة نحوية، تؤدي فائدة، يمكن الوقوف عندها، سواء أتحقق ذلك بكلمة ذات محتوى تبليغي، أو بتركيب إسنادي بسيط، أو بتراكيب إسنادية متتامة معنوياً.. يقول د. محمد العيد رتيمة: ".. ونظام الجملة في العربية مرن لا يلتزم حدوداً صارمة، لأن الإعراب أغنانا عنها، لكن ما ينجم عن نظامها اللفظي من علاقات تركيبية، يؤثر في الإعراب نفسه، تأثيراً جلياً إلى جانب الأثر المعنوي، ذلك لأنها كل يتكون من عناصر مترابطة، ماهية كل عنصر وقف على بقية العناصر"[61].

أما إسقاط النظريات الحديثة على مناحي دراسة النحو العربي، وخاصة على التركيب الجملي، ومفهوم الجملة ووظائفها، فإنه لا يزال يتلمس طريقه للعلمية والمنهجية ووضوح الرؤية، والمحاولات لا تزال منصبة على إيضاح أسس هذه النظريات، بحكم جدتها من جهة، وبحكم أن القارئ العربي لا يزال غير منسجم معها لأنه لم يألفها بعد بصورة كاملة.

وربما كان إسقاط بعض المفاهيم المتضمنة في النظريات الحديثة مكرساً على النحو برمته، أو على بعض مواضيعه، كما فعل ميشال زكرياء، وعبد السلام المسدي، ومحمد الهادي الطرابلسي[62].

لقد تعزز الربط عند المحدثين بين النحو والدلالة، وذلك في كل النظريات النحوية، وخاصة بعد أن أدخل تشومسكي صاحب النظرية التوليدية، على نظريته المعدلة، عاملاً آخر هو المكون الدلالي[63].

وكان للنظرية الدلالية عند فودر وكارتز، أثر كبير في الدراسات اللسانية المعاصرة[64]، ومن أثر هذه النظرية أصبحت العناية بارزة وضرورية بالجانب المعنوي للجملة عموماً، مما سماه تشومسكي البنية التحتية، بعد أن كان درسه مقتصراً على الجانب الشكلي الذي كان يسميه : البنية السطحية[65].

ولا نكون مبالغين، ولا منحازين لحضارتنا وعلمائنا، إذا أكدنا بيقين لا مجال فيه للشك، أن أغلب ما انتهى إليه الدرس الغربي الحديث، كان ضربة لازب، وتحصيل حاصل، لأنه ترداد غير مقصود، للنظريات العربية، إن احتملنا عدم إطلاع علماء اللغة في الغرب على النتاج العربي القديم، وهذا مستبعد في ظل تلاقح الحضارات، ووجود نظام التداول بين الأمم، مما لا يمكن فيه فصل التراث العلمي واللغوي للأمم بعضه عن بعض.

ولقد كان عبد القاهر ت [471 هـ] رائداً بحق في هذا المجال، إذ كرس جهده لدراسة بنية الجملة ونظامها، بغاية إيضاح المعنى الوظيفي في السياق أو

التركيب[66]، غير أن النحاة لم يتبعوا منهجه من بعده، فعزل عن النحو، وجعل أساساً لعلم المعاني.

و معلوم أن هنالك من المحدثين من هو ضد هذه الوجهة في الدراسة، ومنهم د.علي أبو المكارم. ورؤيته تتلخص في مناصرة الشكل، والدعوة للنأي بالنحو عن المعنى، يقول: "ولكن النحاة لا يقفون عند الموجود في النص اللغوي، وإنما يستقرئون ما وراء النص، ويجعلون لما لا وجود له تأثيراً فيه؛ يستمد ما له من قوة من فهم النصوص وتفسيرها، واعتبار هذا الفهم بما يقدمه من كلمات للشرح، وهذا التفسير بما يتضمنه من عبارات للتوضيح، جزءًا من النص يجب أن يوضع في الاعتبار حين التقعيد، وهكذا لم يعد النص في تصور النحاة هو المنطوق أو المكتوب، بل ما يمكن أن يفهم من المنطوق أو المكتوب"[67].

وعلى نفس الشاكلة سار د.جميل علوش حين تحامل على النحاة في ميلهم إلى المعنى، قائلاً: "ويبدو لي مما سلف أن تحكيم المعنى في تحديد الوظيفة الإعرابية، عمل مضلل، بل هو عمل غير عملي، لأن الوظيفة الإعرابية تقوم على علاقات خاصة بين أجزاء الكلام، وهذه العلاقات قد تتفق مع المعنى، وهذا هو الأصل، ولكن الاتفاق مع المعنى ليس شرطاً، لأن اللفظ يبقى هو الأساس في تحديد الحالة الإعرابية، وعلى هذا الأساس ينبغي لنا أن نلتزم الدقة في معالجة هذه القضايا، وأن نقتدي بحذاق النحاة – كما يقول ابن هشام ت(761هـ) – لا بأوساطهم ومغفليهم خدمة للنحو، وحرصاً على عرض مسائله وقضاياه، بكل وضوح وجلاء"[68].

ونحن لا نوافقه على رأيه هذا بما فيه من شطط ينأى باللغة عن جوهرها، وهو المعنى الذي عليه مناط الدراسة والفهم، وبه ترتبط الجوانب الشكلية وتتميز، ورأيه مخالف لجمهور النحاة، ولعباقرة اللغة، الذين يشار إليهم بالبنان، فيبقى ملزماً له كوجهة نظر، لا تعدو ذلك.

والظاهرة النحوية في الدرس الحديث، تقوم أساساً على الوظيفة النحوية، وهي أشمل منها، إذ هي كل ما استطاع النحاة تجريده من خلال نظرهم في المادة اللغوية المدروسة، وهي مجمل الوظائف النحوية، وما يطرأ عليها من تغيير أو تبديل داخل التركيب، وكذلك العلاقات النحوية داخله، فكل قاعدة قعدها النحاة تعتبر ظاهرة نحوية لها ظروفها المحيطة بها[69].

والتلازم بين طرفي الإسناد ضروري في ظل الوظيفة النحوية، شريطة أن يتم المعنى، وتفيد الجملة فائدة تامة، ولا عبرة بعد ذلك بعدد ألفاظ التركيب. وهو عند د. إبراهيم أنيس: "أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه، سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر"[70].

وهذا التحديد للجملة يقوم على أساس من التفريق اللفظي المحض[71]، بينما يرى النحاة المعاصرون أن التفريق الصحيح يجب أن يقوم على أساس من الطبيعة اللغوية لكل منهما، وعلى أساس ما يفيده المسند من معنى، وما يؤديه من وظيفة[72].

وركنا الإسناد متلازمان، لا يستغني أحدهما عن مقارنه، بل هما متضامان، تضاماً يفتقر فيه كل جزء إلى الآخر[73].

وكل ما يؤدي من الجمل معنى نحويا، يتضمن الارتباط الإسنادي الذي يلحظ في التركيب النحوي، وإذا لم يوجد طرف لجأ النحاة إلى التأويل والتقدير حتى لا يختل بناء الجملة، فيغيب المعنى، ولا يؤدي التركيب غايته المفترضة.

وإشارة المعاصرين إلى التلازم مستوحاة مما عند سيبويه ت(180هـ)، وقد أشار د. كريم حسين ناصر الخالدي إلى اعتماد التلازم في إيضاح عدد من العوامل، كعامل رفع المبتدإ والخبر، اعتماداً على قول الكوفيين إن المبتدأ والخبر يترافعان، وهو خلاف ما عند البصريين من رفع المبتدإ بالابتداء، ورفع الخبر بالمبتدإ وحده، أو بالابتداء والمبتدإ على رأي ثان[74].

والتحقيق الذي نركن له من استقراء الآراء أن يقال إن "الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدإ لأنه لا ينفك عنه، ورتبته لا تقع إلا بعده، فالابتداء لا يعمل في الخبر، إذا وجد المبتدأ"[75]، وهو رأي ابن الأنباري ت(577هـ) في [الإنصاف].

وكعامل الجزم في جواب الشرط، وفيه خلاف هل هو على الجوار، أم بحرف الشرط، أم بالحرف والفعل معا، أم أن الحرف يعمل في الفعل، والفعل يعمل في الجواب، أم أنه مبني على الوقف كما عند المازني، ويظهر أن الخروج من الخلاف عند المعاصرين يكون باعتبار التلازم الذي قال به العكبري ت(616هـ)[76]، وكذلك عبد القاهر ت(471هـ) الذي يقول: "الشرط والجزاء جملتان وجب تصاحبهما فجرتا مجرى الواحدة"[77].

والكوفيون يرون عامل نصب المفعول به، هو الفعل والفاعل معاً لتلازمهما، كما اعتمد النحاة في تقرير الإسناد والفضلة، على تلازم المسند إليه والمسند، مما أوجد حالة الرفع التي يكون بها الاسم في أعلى مراتب وجوده في الجملة، ود.أحمد عبد الستار المتوكل يرى أن الطرفين الإسناديين لابد منهما في الكلام، ولا غناء عن طرف، حتى يكون الكلام ذا معنى، ويحسن السكوت عليه، وهو علة وجودهما في المنزلة العالية منزلة الرفع[78].

واعتمدوا ظاهرة التلازم في وضع أبواب للحذف، لأن الحذف نقصان ركن من ركنين كان يجب أن يتلازما، وذلك لدلالة قرينة عليه، أو نقصان إحدى الفضلات التي تؤدي معاني إضافية، ويسميه د. تمام حسان التضام أو التلازم، وهو أن يستلزم أحد العنصرين النحويين الآخر[79].

ونرى أن فكرة الملازمة عند المعاصرين بين المسند إليه والمسند، ليست صحيحة دائماً، بل هي علاقة غير ثابتة ولا مطردة، وإنما يخضع استمرارها للمعنى المقصود.

ويرجح د. كريم الخالدي، كون الأحكام التي أطلقها البعض من كون مسألة التلازم بين طرفي الإسناد غير صحيحة، إلى الخلط بين مصطلحي الإسناد والتلازم، فالإسناد عند النحاة هو الحكم، أي الرابطة، ولابد له من طرفين، ولكن النسبة تحصل بهذا وبغيره.

فإذا قلنا (زيد كريم) أو قلنا (كرم زيد) وقد تم المعنى وكانت الفائدة، فهو إسناد لا غبار عليه، أما في قولنا (سفر زيد) وقولنا (زيد الذي سافر) فهي نازلة منزلة الكلمة الواحدة والتلازم فيها موفور، إلا أنها لا تمثل إسناداً، لأن المعنى لم يتم، والوقوف عليها لا يحسن، وفي ظل هذه الاستنتاجات يدعو الدرس الحديث إلى إعادة النظر في المصطلح تحديداً وتصوراً وتطبيقاً، فالتلازم يجب أن يشار في تعريفه إلى أن الركنين الأساسيين في الجملة، قد يكونان متلازمين، ويمكن الاستغناء عن أحدهما، إذا دلت القرائن والسياق على المعنى المقصود دون الحاجة إلى الآخر، وكذلك الإسناد يجب أن يصاغ حده في ضوء هذا التعديل، لكي يكون له معناه الدقيق، فلا يلحق به ما ليس منه، وعليه لابد من إعادة النظر في مباحث الحذف والتقدير والتأويل، لأنها من الصناعة النحوية، وهي جديرة بأن ينظر فيها نظرة فاحصة، من خلال استقراء النصوص وعلى رأسها القرآن الكريم[80].

ومن الأمثلة التي يضربها لهذا الأمر صاحب (نظرات في الجملة العربية)، قوله تعالى: "كبرت كلمة تخرج من أفواههم" [الكهف/ 5]، وقوله تعالى: "ساء مثلاً القوم الذين كذبوا" [الأعراف/ 177]، فإنه وقع الاستغناء عن ذكر الفاعل، رغم أنه مرتبط بالتلازم مع الفعل، إلا أن الأسلوب هنا اكتفى بما يدل عليه الفعل، وما يوحي به المعنى دون الحاجة إلى الفاعل، لأن المعنى يحسن دون ذكره، وهي دلالة على عدم الاطراد بين الفاعل والفعل دائماً[81].

وقد اهتم الدرس النحوي بالنواة، اعتباراً لكونها مكوناً من مكونات التركيب، ونقصد هنا الجملة الفرعية، لأنه يمكنك أن تستبدل بها مفرداً، وفق معيار

الاستبدال، حيث يستفيد النحاة العرب قديماً وحديثاً من إمكانية استبدال جزء من التركيب اللغوي بجزء آخر، اعتبار لكون هذين الجزءين يمثلان وحدتين لغويتين[82].

ومن التأمل في هذا النوع من الجمل، نجد جملاً ذات موقع إعرابي لا يستبدل بها مفرد في موقعها، وإنما يغير الموقع حتى يستبدل بها مفرد، وذلك كجملة الحال المبدوءة بالواو، حيث لا يكون المفرد حالاً مثلها، بل يخرج إلى النعت، كما في الآية: "أو كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها" [البقرة/ 259]، فلو استبدلت بمفرد كانت نعتاً للتقدير (وعلى قرية خاوية).

وقد سجل الدرس اللغوي للجملة بعديها في أكثر من موضع، يأتي بها النحاة في حالة تقوم بها الفائدة، فيسجلون بذلك ورودها وحدة لغوية كبرى، كما يرصدون ورودها وحدة أدنى من الكلام الذي تندرج تحته، فتكون جملة صغرى كجملة القسم وجملة الشرط، وما شاكلهما[83].

ومن نصوص النحاة المتميزة، التي تفيد كون الجملة تمثل تركيباً بالنظر إلى عناصرها، وتمثل وحدة بالنظر إلى ورودها ضمن تركيب أكبر، ما أورده السيوطي ت(911هـ) في [الأشباه والنظائر] عن بهاء الدين بن النحاس ت(338هـ)، حيث يقول: "الجملة تقال باعتبار كثرة الأجزاء التي يقع فيها التركيب، لأن لكل مركب اعتبارين: الكثرة والوحدة، فالكثرة باعتبار أجزائه، والوحدة باعتبار هيئته الحاصلة في تلك الكثرة، والأجزاء الكثيرة تسمى مادة، والهيئة الاجتماعية الموحدة سمي صورة"[84].

ودارسو النحو المعاصرون، واعون بمنهج القدامى، الذي أقام درسه للجملة على أساس الناحية اللفظية القائمة على الإعراب وفكرة العامل، فقسموا أبواب النحو وفقاً لهذه الناحية، فنتجت مباحث المرفوعات، والمنصوبات،والمجرورات، والمجزومات، واضطروا وهم يماشون هذا المنهج إلى الانطلاق في درسهم من المبنى إلى المعنى، أي في اتجاه معاكس لما تجري عليه عملية الاتصال اللغوي، كما أدى هذا المنهج إلى جعل درسهم لبناء الجملة، تحليلياً لا تركيبياً، فنتج عن هذا انعدام النظرة التركيبية الشمولية للجملة، وهي نظرة تحكم بناء الجملة العربية بوجه عام[85].

إن علم اللغة الحديثة ينظر إلى عملية الاتصال على أنها الوظيفة الكبرى للغات البشر، فليس الدافع للناس على الكلام استعمال أوتارهم الصوتية فقط، وإنما هو إبلاغ شيء ما للمخاطبين أي: قول شيء معين يكون للفرد منه غرض معين، ولا ينجح حدث الاتصال إلا إذا أدرك السامع ذلك الغرض[86].

وخلاصة البحوث في هذا المضمار الذي تضافرت عليه دراسات الغربيين والعرب المعاصرين، أن المتكلم يحول المعنى إلى مبنى، والمتلقي يفعل عكس ذلك فيحول المبنى إلى معنى، فالمعنى أهم لأن المبنى وسيلة لنقل المعنى من الجهاز العصبي المركزي لدى المتكلم إلى نظيره لدى المتلقي.

والمبنى وسيلة اتفق عليها أفراد الجماعة اللغوية لأداء المعنى باعتباره وعاء للمعنى وخادماً له، وصحة أداء المبنى للمعنى، هي غاية ما يسعى إليه علم النحو[87].

فالجملة الملفوظة أو المكتوبة، إنما هي في الحقيقة معنى كامن في وعاء من المبنى، وهو أمر مستنتج من تشبيه عبد القاهر للألفاظ بأنها أوعية المعاني[88].

والتساؤل الذي هو جدير بالطرح في هذا المضمار: ما الذي يدور في فكر المتكلم في أثناء عملية تحويل المعنى إلى مبنى؟ وهو سؤال يدور عليه علم بناء الجملة، والجواب عليه صعب، وكل ما يقدمه علم اللغة الحديث في هذا المجال، لا يخرج عن كونه فرضيات وأحكاماً قابلة للجدل، وكل قضايا طبيعة لغة التفكير هي قضايا خلافية، ولهذا يمكن إيجاد العذر للنحاة القدامى في اتخاذهم نظرية العمل النحوي منهجاً لهم، لأنه اجتهاد منهم لتفسير عملية لغة التفكير في بناء الجملة، وهو اجتهاد لهم أجره في حالتي الخطإ والصواب[89].

ولئن كان تصور العمل النحوي عند العرب هو أقصى ما توصل إليه نحاة العربية، فإن أقصى ما توصل إليه النحو التحويلي عند تشومسكي وأتباعه، هو تصور البنية المضمرة، ويؤكد د. مصطفى حميدة: بأن هؤلاء لا يسلمون بوجودها في فكر المتكلم يقيناً، وإنما يقرون بأنها أقصى فرضية، يمكن أن تقبل ظاهرياً، لتفسير الحقائق المحيرة عن اللغة[90]. ومناط بالباحث أن يناقش – وهو يدرس بناء الجملة – فكرة العمل النحوي، في موضوعية وتريث، في ظل المقارنة بينها وبين حصائل الدرس اللغوي الحديث.

وقد ميز تشومسكي بين نوعين من تغير ترتيب الكلمات في الجملة أولهما: التقديم أو التأخير الأسلوبي (Stylistic Inversion)، وهو تغير لا يؤدي إلى تبديل النظام الأساسي القواعدي للجملة، إنما يحمل فقط طابعاً أسلوبياً كتقديم المفعول به في الجملة العربية.

وثانيهما التقديم والتأخير التحويلي Transformational Inversion، وهو تغير يؤدي إلى تبديل النظام الأساسي القواعدي للجملة، وينجم عنه تحولات قواعدية، كتقديم الخبر الفعل عن المبتدإ، وقد توصلت هذه المدرسة إلى اعتبار المحتوى الدلالي للجملة أحد العوامل الأساسية في البنية النحوية، متجهة إلى ربط اللغة بوظيفة الاتصال[91].

واللغة عنده ليست سوى مجموعة متناهية أو غير متناهية من الجمل[92]، كما أن الجملة عنده هي كل ما تنتجه القواعد التحويلية، وهي قواعد تسخر بقوانينها الباطنة والمفرداتية والتحويلية والمورفيمية الصوتية لتعريف الجملة التي يتم فرزها عما ليس بجملة[93].

وتشومسكي وتلامذته يفرقون بين القدرة اللغوية Compétence التي يشترك فيها أفراد المجتمع اللغوي الواحد، والكلام الفعلي الصادر عنهم Actual Linguistics performance، وذكروا أن الغاية من ذلك هي استنباط القواعد البدهية Intuitive التي بمقتضاها يستعمل ابن اللغة لغته في بيئته التي ربا فيها، ودرب على لسانها، ولا يقفون عند حد وصف الكلام الفعلي فقط، كما هو شأن الوصفيين من اللغويين، لأن الكلام الفعلي إن هو إلا جزء ضئيل من القدرة اللغوية، وفي هذا المنحى أكد د. ممدوح عبد الرحمن، أن التحليل اللغوي عند تشومسكي وتلاميذه ليس وصفا شكليا للكلام، ولكنه وصف شامل للغة، صوتيا، وصرفيا، ونحويا، ودلاليا، في الوقت نفسه[94].

إن الدرس الحديث يتجه إلى اعتبار التأويل وسيلة لا مندوحة عنها في التحليل اللغوي، فالنحو التحويلي عند تشومسكي، يرى أن وراء المنطوق تركيباً آخر هو البنية المضمرة، التي تمر سلسلة من قواعد التحويل في أثناء تحولها إلى البنيات الظاهرة الممكنة، والأكيد- كما يقول د. مصطفى حميدة- أن هذه القواعد إن هي إلا صورة من صور التأويل النحوي كالحذف، والاختزال، والاتساع، والإحلال، والزيادة، وإعادة الترتيب[95].

ولا بد هنا من الاحتراس، حتى لا تفهم هذه المقارنة بأنها تطابق بين منهج النحو التوليدي والتحويلي الغربي، ومنهج العمل النحوي عند العرب، أو تفهم على أنه يمكن استخدام التأويل على إطلاقه لتخريج النصوص، التي لا تتفق مع القواعد على نحو ما فعله بعض النحاة وأوغلوا فيه إلى درجة الشطط.

كما لا بد من الإشارة إلى سبق عبد القاهر لتشومسكي في تحديد عناصر الجملة، وإبراز العميق وغير العميق منها. وذلك في تفريقه بين النظم والترتيب، والبناء والتعليق.

فالجرجاني ت(471هـ) يجعل النظم للمعاني في النفس، وهو ذاته ما عبر عنه تشومسكي بالبنية العميقة، يقول د. ممدوح عبد الرحمن: "أما البناء فهو البنية السطحية الحاصلة بعد الترتيب بواسطة الكلمات، كما أن التعليق هو الجانب الدلالي من هذه الكلمات التي في السياق"[96].

ولعبد القاهر أيضاً سبق في إدراك قواعد الكفاءة الذاتية التي رأى تشومسكي أنها غاية النظرية اللغوية، فهي التي يجب أن تحلل قدرة المتكلم على إنتاج الجمل التي لم يسمعها من قبل، وعلى أن يتفهمها، فيكون عمل النحاة منصباً على صياغة القواعد التي بمقدورها إنتاج مادة البحث، وتكون الجمل أساسية، عندما يكون تركيبها سليماً، مع وجوب عدم انحرافها عن أية قاعدة من القواعد التي تعين على توافق العناصر اللغوية، في مستويات اللغة الثلاث: المستوى الصوتي، والتركيبي، والدلالي[97].

إن الغربيين في تناولهم لفكرة السياق حديثاً، إنما كانوا يكملون الجهود التي بدأها الهنود، وبرزها العرب، بما يتلاءم وخصوصيات لغة هؤلاء وأولئك.

وقد اهتمت الدراسات بالعلاقات النسقية بين الجمل، بما سموه (تركيبة النص) باعتباره القسم الأعلى القابل للتقسيم كما هو رأي (لويس هيالمسلاف) Louis Hjelmslev، الذي خصص للنص مكانة في عملية التحليل اللغوي في كتابه [مقدمة لنظرية في اللغة][98] ، بعد أن كان الاهتمام عند اللغويين منصباً على الوحدات اللغوية الدنيا، ثم انصب اهتمامهم على التركيب، فاعتبروا الجملة أقصى مظاهره، ثم تجاوزوا الجملة، واتخذوا النص موضوعاً للدراسات اللسانية على يد هاريس Zelling Harris[99]، وقد اهتم د. محمد الشاوش في هذا الإطار، بما بين ألسنية الجملة وألسنية النص من انفصال وارتباط[100].

باعتبار الجملة "وحدة بنيوية قاعدية للقول المنجز، متنقلة بذاتها، مستوفاة لمبناها ومعناها، وإن تواجدت في نسق النص الأشمل منها"[101]، واعتبار النص كلاً دلالياً لا تمثل فيهما سلسلة الجمل المترابطة المتناسقة، إلا وحدات قاعدية[102].

وفرق بلومفيلد Bloomfield، بين الجملة التي هي مركب لا يكون في قول ما جزء من مركب أكبر منه، وبين الوحدة الإسنادية وهي المركب الذي يكون في قول ما، جزءاً من مركب أكبر منه[103].

واعتبر بنفينيسيت Emile Benveniste الجملة وحدة خطاب، فلا يصلح أن تكون وحدة مندمجة في ضرب آخر من الوحدة، وذلك لأنها إسناد، ولذلك لا تدخل في تركيب أعلى، كل ما في الأمر أنها تكون قبل جملة أخرى أو بعدها في علاقة تتال[104].

ويرى سابير E. Sapir، أنه في الجملة يتم العقد بين موضوع الخطاب، والحكم المتعلق بذلك الموضوع، وقد ينعقد المسند إليه بالمسند في كلمة واحدة، في مثل: (Dico) اللاتينية، ويجوز التعبير بمستقلين في نظير تلك الكلمة، فنقول بالإنجليزية (Isay)[105].

ويشير إلى أنه يمكن أن يتصف كل مكون من المكونين على حدة، أو كلاهما معاً، ببناء جمل مركبة مختلفة الأنواع، وليس من المهم أن نعرف أي العناصر المميزة تدخل في البناء، لأن الجملة لا تفقد معنى وحدتها، طالما كان أحد العناصر أو كلها واقعاً موقعه، فيساهم بذلك في تحديد المسند إليه في الخطاب، أو في تحديد جوهر المسند[106].

لقد كانت أفكار الجرجاني ت(471هـ) راسخة شامخة بين أحدث النظريات الغربية، لأن الباحثين الغربيين لم يكن لهم اهتمام بالمعنى قبل الخمسينيات من هذا القرن[107]، فقد كانوا قبل ذلك متأثرين بالمنهج الوصفي الشكلي القائم على نظريات علم النفس السلوكي، والذي كان رائده الأمريكي بلومفيلد، وقد حيدوا في بحثهم في إطار هذا المنهج، كل ما يتصل بالمعنى، لأنه في رأيهم ليس مظهراً خارجياً يمكن النظر فيه بالمنهج العلمي الموضوعي المعهود في العلوم.

وما لوحظ من أوجه اتفاق بين نظرية التعليق، ونظريات المحدثين الغربيين، وعلى رأسهم تشومسكي، التي تمثل مرآة الدرس النحوي الحديث، يؤكد بما لا مجال فيه للشك عبقرية هذا الطرح الذي قدمه عبد القاهر، ليكون به مسهماً في سيرورة النحو، وتكامل نظرياته عبر العصور، وليرسخ به قدم الفكر العربي في هذا المجال الحيوي، بما يجعل للحضارة العربية دوراً أكيداً في إمداد العلم اللغوي، بما يضمن له التجدد، والفاعلية، والخلود، كما يكون ذلك دليلاً آخر على أن نظرية التعليق عند الجرجاني ت(471هـ) نظرية في النحو لا في البلاغة، وأن من واجب الدرس النحوي الحديث، أن يستعين بها لفهم الظواهر النحوية، وأن يوظفها حين يضع مناهجه[108].

والدرس الحديث يعكس بحق تعميق العرب للفهم الوظيفي للمركب الإسنادي، الذي عبروا عنه بمصطلح (الجملة) أو (الكلام المستغني) عند سيبويه ت(180هـ)، وقد راعوا فيها الخصائص البنيوية العميقة والمترابطة، كما راعوا صدر الجملة ومكوناتها، وعلاقات هذه المكونات بعضها ببعض، على عكس ما يراه بعض المتحاملين على منهج الدراسات النحوية العربية.

لقد ارتبط السياق الكلامي بالإسناد في بنية كل من الجملة الفعلية والاسمية، عن طريق ارتباط الإسناد بالعائد، لإيضاح وظيفة الجملة، يقول د. رتيمة: "وهكذا كان تقسيم النحاة للجملة من حيث الوصف والحكم الإعرابي، زيادة في توضيح المستويين المذكورين، بحيث ركزوا في الوصف على العلاقات النحوية، وعدد مكونات البنية الظاهرية، كما ركزوا في الحكم الإعرابي على البنية الإخبارية لتجديد وظيفة أنواع الجمل المعنوية"[109].

وسيبقى الإسناد مرتكزا للتمازج المؤكد بين البلاغة والنحو، ووسيلة للتسامي بالدراسة النحوية عن شكلية الإعراب، والأثر الظاهري للعامل، بحيث يفضي بالمركب الإسنادي البسيط وغير البسيط إلى فضاءات رحبة يكللها المعنى، ويرصعها البيان، ويذهب بها الذوق في سماء الإبداع، والروعة، والشائقية كل مذهب، فتكون حافزا لتطوير مفاهيمنا اللغوية، وممارساتنا النظرية والتطبيقية، بما يضمن التكامل، والشمولية، والنجاعة.

هوامش البحث:

1- فك، يوهان:[العربية دراسة في اللغة واللهجات والأساليب]، ترجمة، عبد الحليم النجار، القاهرة، مصر، (د.ت)، ص: 20.
2- ينظر د. رتيمة، محمد العيد: [الأنماط النحوية للجملة الاسمية في العربية، من خلال كتابي الفخري في الآداب السلطانية، وقيام الدولة العربية الإسلامية] رسالة جامعية، تحت إشراف د. جعفر دك الباب. 1985/84، مكتبة قسم اللغة العربية، جامعة الجزائر. (مخطوط رقم: 580).
3- الجرجاني : [دلائل الإعجاز]، تعليق وتصحيح محمد عبده ومحمد محمود التركزي الشنقيطي، نشره محمد رشبد رضا، مطبعة المنار، القاهرة، مصر،ط2، 1331، ص: 43.
4- ينظر ابن خلدون، عبد الرحمن:[المقدمة]، تح: د.علي عبد الواحد وافي، طبع لجنة البيان العربي القاهرة ط2 (د.ت) ج2/ 1254، 1256، وكذلك د. ياقوت محمود سليمان [مصادر التراث النحوي]، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، مصر. ط1، 2003م، ص:21.
5- سيبويه:[الكتاب]، تح : محمد عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1،(د.ت)، ج1/ 20.
6- الزجاجي، أبو القاسم:[الإيضاح في علل النحو]، تح : مازن المبارك، مكتبة دار العروبة ، القاهرة ، مصر ، ط1 ، 1378 ، 1959 ، ص: 100-101.
7- ينظر د. مازن، الوعر: [نحو نظرية لسانية عربية للتراكيب]، دار طلاس للدراسات والنشر، دمشق، سوريا، ط1، 1987، ص: 38.
8- ينظر د. عمايرة، خليل أحمد :[المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي]، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن. ط1، 2004، ص: 78.
9- المرجع السابق، ص: 78.
10- ينظر الزمخشري: [المفصل في صنعة الإعراب] تح: محمد محمد عبد المقصود، وحسن محمد عبد المقصود، دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني، ط1، 1421، 2001، ص: 30.
11- الاستراباذي :[شرح الكافية في النحو لابن الحاجب]، تح: د.عبد العال مكرم سالم، دار عالم الكتب، القاهرة مصر،ط1421،1، 2000، ج19/1.
12- ينظر د. حماسة، محمد عبد اللطيف : [بناء الجملة العربية] دار غريب، القاهرة، ط1، 2003، ص: 97.
13- البيت من الطويل، وهو للفرزدق، ينظر: [ديوان الفرزدق]، جمعه وعلق عليه إسماعيل الصاوي، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، مصر ، ط1، 1354 ، 1936، ص: 896.
14- الجرجاني: [دلائل الإعجاز]، ص: 474-475.
15- المصدر السابق، ص: 459.
16- ينظر د.البياتي، سناء حميد: [قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم]، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن ، ط1، 2003، ص: 33.
17- سيبويه: [الكتاب]، ج1/ 34.

18- الجرجاني: [دلائل الإعجاز]، ص: 43.
19- ينظر د.الزغبي، محمد الدسوقي: [مفهوم الإسناد وأركان الجملة عند سيبويه، دراسة منهجية في النحو العربي]، رسالة دكتوراه، إشراف د. رمضان عبد التواب، جامعة عين شمس، القاهرة، 1984، ص:10.
20- ينظر: [الكتاب] ج2/ 126.
21- ينظر د. الزغبي: [مفهوم الإسناد وأركان الجملة عند سيبويه]، ص: 314-315.
22- ينظر د. شامية ، أحمد: [خصائص العربية والإعجاز القرآني في نظرية عبد القاهر الجرجاني]، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص:129.
23- ينظر: [دلائل الإعجاز]، ص: 314.
24- [خصائص العربية والإعجاز القرآني في نظرية عبد القاهر الجرجاني]، ص: 131.
25- ينظر السابق، ص: 142.
26-ينظر المرجع السابق، ص:46.
27- ينظر: [دلائل الإعجاز]، ص: 242 وما بعدها.
28- د. شامية: [خصائص العربية، والإعجاز القرآني]، ص: 147.
29- ينظر د. قادري ، كمال: [التركيب النحوي في الآيات المدنية]، رسالة ماجستير، تحت إشراف د.مصطفى جطل، جامعة حلب ، سوريا ، 1409، 1988، ص : 19 (مخطوط).
30- المرجع السابق، ص: 22.
31- ينظر :[الكتاب]، ج1/ 12.
32- ينظر د. عمايرة: [المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي]، ص: 79.
33- المرجع السابق، ص: 79.
34- الرماني : [كتاب معاني الحروف] تح: د.عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر القاهرة. ص: 123-124.
35- ينظر: [شرح مغني اللبيب عن كتب الأعاريب] ، تح : حنا الفاخوري ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان، ط1، 1411، 1991، ج1/ 449.
36- ينظر:[همع الهوامع في شرح جمع الجوامع]، إعداد أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1418، ج2/ 375.
37- ينظر: [مغني اللبيب]، ج1/ 450.
38 ينظر: [المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي]، ص:91.
39- المبرد، أبو العباس:[المقتضب]، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، مصر، 1388، ج3/76.
40- ينظر: [الكتاب]، ج2/ 129.
41- ينظر: [مغني اللبيب] ج1/449، و [همع الهوامع]، ج1/ 42.
42- ينظر د. عمايرة : [المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي]، ص:92.
43- المرجع السابق، ص: 93، وكذلك : [الكتاب] ج2/129، و: [المقتضب]، ج3/76-77.
44- د. المخزومي، مهدي: [في النحو العربي، نقد وتوجيه]، المكتبة العربية، صيدا، لبنان،ط1، 1964، ص: 31.

45- المرجع السابق، ص:33.
46- د. أنيس، ابراهيم: [من أسرار اللغة العربية]، مكتبة الأنجلو المصرية. المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة، مصر. 1966، ص:260.
47- سيبويه : [الكتاب]، ج23/1.
48- ينظر د.تمام، حسان: [اللغة العربية معناها ومبناها] ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ط2، 1973، ص:16-17.
49- [الكتاب]، ج85/1، 257، 281، 282، وكذلك ج346/2.
50- [اللغة العربية معناها ومبناها]، ص: 16-17.
51-ينظر سيبويه: [الكتاب]، ج1/ 213، والفراء [معاني القرآن]، تح : أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، 1980، ج 234/3.
52- ينظر أبو عبيدة: [مجاز القرآن] تح: د. محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، (د.ت)، ج 2/27- 31-115.
53- ينظر : [الكتاب]، ج29/2.
54- ينظر د. الجاسم، محمود: [تعدد أوجه المعنى النحوي عند الزمخشري وأبى حيان وابن هشام]، رسالة دكتوراه، جامعة حلب، سوريا، 1420، 1999، رقمها بمكتبة الأسد (ط8094) [مخطوطة].
55- [دلائل الإعجاز]، ص: 271.
56- د. حميدة: [نظام الارتباط والربط في الجملة العربية]، مكتبة لبنان ناشرون، ودار نوبار للطباعة بالقاهرة، ط1، 1997، ص:58.
57- المرجع السابق، ص: 61.
58- د. جطل، مصطفى: [نظام الجملة عند اللغويين العرب في القرنين الثاني والثالث للهجرة]، طبع مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، سوريا، 1981.
59- ينظر د. قباوة، فخر الدين: [إعراب الجمل وأشباه الجمل]، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، 1983، وكذلك : [التركيب النحوي في الآيات المدنية]، ص:26.
60- ينظر تمام، حسان : [اللغة العربية معناها ومبناها]، ص: 13، 14، 182، 186، وكذلك [التركيب النحوي في الآيات المدنية]،ص26.
61- ينظر د. رتيمة، محمد العيد: [الأنماط النحوية في الجملة الاسمية]، ص: 74 (مخطوط).
62- ينظر ميشال، زكرياء: [الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية]، وكذلك المسدي عبد السلام ، والطرابلسي محمد الهادي: [أسلوب الشرط في القرآن الكريم]، الدار العربية للكتاب (د.ت).
63- ينظر د.الحمصي، محمد طاهر: [من نحو المباني إلى نحو المعاني بحث في الجملة وأركانها]، دار سعد الدين، دمشق، سوريا،2003،1424، ص:40.
64- ينظر د. الراجحي، عبده: [النحو العربي والدرس الحديث]، دار النهضة العربية بيروت، 1979، ص:124.
65- ينظر: [من نحو المباني إلى نحو المعاني]، ص: 41.

66- المرجع السابق، ص: 42.
67- ينظر د. أبو المكارم، علي: [أصول التفكير النحوي]، منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية 1973، ص: 302.
68- ينظر علوش جميل، مقال: [الصناعة النحوية بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى]، مجلة الفيصل، الرياض، السعودية، عدد 69، ص:120.
69- د. شريدة، عزام محمد ذيب:[دور الرتبة في الظاهرة النحوية – المنزلة والموقع]، دار الفرقان للنشر والتوزيع عمان، الأردن، ط1، 2004، ص:23.
70- د. أنيس، إبراهيم: [من أسرار اللغة العربية]، ص: 260-261.
71- ينظر د. المخزومي: [في النحو العربي نقد وتوجيه]، ص: 39.
72- ينظر د. العزاوي، نعمة رحيم مقال: [الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة] مجلة المورد مجلد 10، العدد 3-4، 1402، 1981، ص: 112.
73- ينظر د.حماسة، محمد عبد اللطيف: [العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث]، دار الفكر، بيروت، لبنان، ص: 87.
74- ينظر ابن الأنباري: [الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين]، تح: جودة مبروك محمد مبروك، راجعه: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي القاهرة، ط1، 2002، ص: 40، وكذلك د. الخالدي، كريم حسين ناصر:[نظرات في الجملة العربية]، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 1425، 2005، ص:44.
75-المصدر السابق، ص: 42-43.
76- العكبري : [شرح اللمع]، تح: فائز فارس، السلسلة التراثية (11) ط1، الكويت، 1404، 1984، ج2/ 370.
77- الجرجاني، عبد القاهر: [المقتصد في شرح الإيضاح] تح: كاظم بحر مرجان، دار الرشيد بغداد العراق 1982، ج1/287.
78- د. المتوكل، أحمد عبد الستار: [نحو التيسير]، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد 1407، 1987، ص: 72.
79- ينظر د. تمام، حسان: [اللغة العربية معناها ومبناها]، ص:217.
80- ينظر د. الخالدي:[نظرات في الجملة العربية]، دار صفاء للنشر ، عمان ، الأردن، ط1، 1425، 2005، ص44-49.
81- المرجع السابق، ص: 52.
82- ينظر د. عبد الدائم، محمود عبد العزيز: [أنماط الوحدة التركيبية في العربية]، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1998، ص:15.
83- ينظر ابن هشام: [مغني اللبيب]، ج2/ 387 وما بعدها.
84- ينظر السيوطي،جلال الدين: [الأشباه والنظائر]، تح : غازي طليمات، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، القاهرة، مصر، (د.ت)، ج2/93.
85- ينظر د. حميدة: [نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية]، ص: 2-3 [المقدمة].
86- المرجع السابق، ص13.
87- المرجع السابق. ص:20.

88- ينظر: [دلائل الإعجاز]، ص:43.
89- ينظر: [نظام الارتباط والربط في الجملة العربية]، ص:28.
90- المرجع السابق، ص:29.
91- د. رتيمة : [الأنماط النحوية للجملة الإسمية]، ص:72.
92- ينظر د.حساني،أحمد:[مباحث في اللسانيات]، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص: 117.
93- ينظر د. الخولي، محمد علي : [قواعد تحويلية للغة العربية]، نشر دار المريخ الرياض السعودية ج1 ط1، 1402، 1981، ص: 4.
94- د. ممدوح، عبد الرحمن : [العربية والفكر النحوي، دراسة في تكامل العناصر وشمول النظرية]، دار المعرفة الجامعية، السويس، مصر، 1999، ص: 194.
95- ينظر: [نظام الارتباط والربط في الجملة العربية]، ص: 30.
96- ينظر د.ممدوح: [العربية والفكر النحوي، دراسة في تكامل العناصر وشمول النظرية]، ص:194.
97- ينظر ميشال، زكرياء،: [مباحث في النظرية الألسنية وتعليم اللغة]، ط2، بيروت، 1985، ص: 110.
98- د. الشاوش، محمد: [تركيبة النص – العلاقات النسقية بين الجمل]، رسالة دكتوراه، إشراف د. عبد القادر المهيري، تونس جوان 1999، [نسخة مخطوطة بكلية الآداب بمنوبة]، ص: 42.
99- المرجع السابق، ص: 61-62.
100- المرجع السابق، ص: 61-62.
101- د. خالد : [تحديث النحو العربي موضة أم ضرورة]، ص: 376.
102- المرجع السابق، ص: 376.
103- د. الشاوش: [تركيبة النص]، ص: 12-13.
104- المرجع السابق، ص20، وكذلك: [تحديث النحو العربي]، ص:377.
105- ينظر سابير، إدوارد :[اللغة. مقدمة في دراسة الكلام]، ص:51-52.
106- ينظر د. عمر، أحمد مختار: [علم الدلالة]، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع. الكويت (د.ت)، ص: 28.
107- ينظر د. خرما، نايف: [أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة]، سلسلة عالم المعرفة، 9، إصدار المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، والكويت، سبتمبر 1978، ص:109-111.
108- ينظر د. حميدة: [نظام الارتباط والربط في الجملة العربية]، ص: 66.
109- ينظر د. رتيمة: [الأنماط النحوية للجملة الاسمية]، ص: 93.